

# مقدمة

يعتبر موضوع الحكم الراشد والتنمية المحلية حديث الساعة لدى الكثير من مفكري هذا المجال ولا شك أن هذا الاعتقاد راسخ في الكثير من البلدان بل هو المحور الحاسم في تحقيق التنمية الشاملة داخل الدولة.

والدولة الجزائرية كباقي الدول وإدراكا منها للتسارع في وتيرة التحولات والتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها العالم فقد اتجهت إلى بذل المزيد من الجهود في سبيل تفعيل آليات الحكم الراشد وتطوير التنمية المحلية لتمكينها من الإضطلاع بدورها الحيوي في مواكبة هذه التحولات ومواجهة هذه التحديات بالفاعلية والكفاءة المطلوبة وهو ما تجسد من خلال السياسات التنموية المحلية المتبعة ومختلف الملتقيات المنظمة والرؤى المتباعدة حول مفهوم الحكم الراشد ولقد عرفت الجزائر الكثير من التغيرات على مستوى البنية السياسية وما رافقها من تغييرات في الهيكلة الاقتصادية حيث كان لكل مرحلة زمنية سياساتها التنموية التي اعتمدت على أساس عقيدة سياسية وظروف محلية وإقليمية ودولية. وقد تم التحول إلى الاستخدام المكثف لمفهوم الحاكمية والتي تعني (الحكم الصالح) أو الراشد باعتباره معبرا عن حسن الإدارة وجدية أسلوب الحكم في التعامل مع المجتمع وأفراده على أساس الحوار بين الحاكم والمحكوم وتعد الجزائر من بين الدول التي تسعى إلى تفعيل أسلوب ترشيد الحكم وتطبيق التنمية المحلية التي تؤدي دورها إلى تحقيق التنمية الشاملة على كافة الأصعدة السياسية الاقتصادية الاجتماعية والثقافية وعليه سنحاول من خلال هذا الموضوع دراسة أساليب تفعيل الحكم الراشد والتنمية المحلية في الجزائر والتحديات التي تواجه الدولة الجزائرية في سبيل تفعيل وتطوير الحكم الراشد والتنمية المحلية.

## 1/ أهمية الموضوع:

تأتي أهمية موضوع أساليب تفعيل الحكم الراشد والتنمية المحلية دراسة حالة الجزائر (1999-2014) من الأهمية البالغة التي يعنى بها كل من موضوع الحكم الراشد والتنمية المحلية ومن ثم ما أصبحت تتسم به الدول من تطور وتقدم في جانب الحكم الراشد والتنمية المحلية حيث بات الرهان على هذين العنصرين من أجل تنمية المجتمعات في الدول النامية، وعلى تحقيق رفاهية أكثر للشعوب.

إن موضوع الحكم الراشد والتنمية المحلية من أكثر المواضيع إثارة للنقاش في المرحلة الراهنة سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي أو المستوى المحلي الوطني وهذا يظهر من خلال دراسات مختلف المنظمات الدولية والإقليمية (صندوق النقد الدولي، الأمم المتحدة، البنك العالمي منظمة التعاون الإقتصادي والإجتماعي، ومختلف مراكز البحوث المختلفة).

وقد إهتم النظام السياسي الجزائري بالحكم الراشد والتنمية المحلية مرتكزا على مجموعة من الأسس والمعايير من أجل تحقيق التطور والتقدم في هذه الجوانب.

ويرجع أيضا إهتمامنا بهذا الموضوع لكونه يهدف بصفة عامة إلى تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز دولة القانون، وتطوير الأجهزة الإدارية، والحفاظ على البيئة، والقضاء على مختلف الأفات الإجتماعية المختلفة.

وعلى هذا الأساس تتجلى أهمية هذا الموضوع من خلال العناصر الثلاثة التالية:

- توضيح أهمية موضوع الحكم الراشد والتنمية المحلية بإعتباره من المواضيع ذات الأهمية البالغة في وقتنا الحاضر.
- دراسة واقع التجربة الجزائرية في الحكم الراشد والتنمية المحلية من خلال دراسة بعض المؤشرات في هذا الموضوع.

## 2/ أهداف الدراسة:

تتطوي هذه الدراسة على جملة من الأهداف يمكن إيجازها فيما يلي:

أ- **الأهداف العلمية:** هذه الدراسة تحمل هدفا يتمثل في إشباع رغبة الباحث في معرفة محتوى الموضوع المدروس واختبار الفرضيات حوله ومعرفة مدى سلامتها، وجمع المعلومات في هذا الإطار.

ب- **الأهداف العملية:** تحاول هذه الدراسة إفادة الباحثين في موضوع الحكم الراشد والتنمية المحلية في الجزائر وجعل هذا البحث كلبنة لمساهمات أخرى وأداء الوظيفة التراكمية في البحث العلمي وإثراء المكتبة الجامعية بهذا العمل.

## 3/ أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع يمكن إيجازها فيما يلي:

أ- **أسباب ذاتية:**

1. رغبة الباحث في تحليل هذا الموضوع ودراسته.

2. طبيعة تخصصنا الذي ندرس فيه الإدارة والحكم المحلي حيث يندرج الحكم الراشد والتنمية المحلية ضمن هذا الإطار.

ب- **أسباب موضوعية:**

1. من بينها العجز الواقع في جانب التنمية المحلية في الجزائر وتدني مستوى الخدمات المقدمة يجعل من البحث عن سبل للعلاج ضرورة ملحة.

2. البحث عن آليات تفعيل الحكم الراشد و التنمية المحلية في الجزائر والحد من مختلف المشاكل التي تواجههما.

3. محاولة التعمق في دراسة مفهوم الحكم الراشد وتبسيط الضوء عليه نظرا للغموض الذي يكتنفه والآراء المتباينة في تحليله.

4. البحث في أسباب فشل تطور الجزائر رغم توفرها على كل الإمكانيات والمؤهلات لذلك.

## 4/ أدبيات الدراسة :

من بين الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع ما يلي:

-الدراسة الأولى كتاب زهير عبد الكريم الكايد، " الحكمانية قضايا وتطبيقات "، وهو كتاب مشهور جدا في المكتبة الجزائرية لاسيما الجامعية، إستعمله أغلب الباحثين في الوطن العربي، ويعتبر هذا المرجع من المراجع الأولية في موضوع الحكم الرشيد في العالم العربي وقد تطرق هذا الكتاب إلى مفهوم الحكم الرشيد الذي سماه الحكمانية قضايا وتطبيقات، وقدم نماذج وتجارب في دول عربية وغربية إستطاعت أن تطبق المفهوم بنسب متفاوتة مع إعطاء جملة من الإقتراحات لتجسيد الحكم الرشيد على أرض الواقع.

-الدراسة الثانية دراسة عبد النور ناجي، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر " دراسة حالة الأحزاب السياسية "، وهو عبارة عن مقال في مجلة المفكر تطرق فيها الباحث إلى تحديد مفهوم الحكم الرشيد من المنظور السياسي، عبر تطوره التاريخي ثم قام بتحليل أسباب ظهور مفهوم الحكم الراشد وعلاقته بالتطور الديمقراطي. كما تتطرق هذه الدراسة إلى دور منظومة الحكم الراشد في تفعيل المشاركة والشرآكة الفاعلة في رسم السياسات وتحقيق التنمية الشاملة على مستوى المجتمع من قبل منظومة الحكم الرشيد والمتمثلة في القطاع الحكومي والقطاع الخاص وقطاع مؤسسات المجتمع المدني.

-الدراسة الثالثة دراسة فريد برادشة، الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، جوان 2014.

وقد تطرقت هذه الدراسة إلى دراسة مفهوم الحكم الرشيد بصفة عامة وإلى دراسة مفهوم الحكم الرشيد في الجزائر في ظل حكم الحزب الواحد وفي ظل التعددية الحزبية.

أما عن النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة فهي كالآتي:

1. أن النقاشات الدائرة حول مفهوم الحكم الرشيد متعددة وأن الدولة الجزائرية كغيرها من الدول لازالت تتخبط في أخطائها السابقة بالإضافة إلى عدم تمكنها من التفاعل مع مختلف الأفكار والنظريات العالمية السائدة.
  2. أن فشل النظريات الإقتصادية في تحليل أسباب التخلف الذي تعاني منه دول العالم الثالث ومنها الجزائر أدى إلى بروز مفهوم الحكم الرشيد.
  3. إتفاق معظم التعريفات الغربية على جعل الديمقراطية كمرادف للحكم الرشيد.
  4. أن الدراسة المتأنية والدقيقة لمفهوم الحكم الرشيد تقود الباحث إلى إدراك حقيقة مفادها تشعب الموضوع وشموليته لجميع مناحي الحياة السياسية، والإدارية، والإقتصادية، والإجتماعية....إلخ.
  5. أن الحكم الرشيد يستلزم تعاون مؤسسات الدولة الرسمية مع المؤسسات الغير رسمية.
  6. لابد من إعتماد مبدأ التدرجية عند تجسيد برامج الحكم الرشيد.
  7. ضرورة إيجاد إصلاحات جذرية وعميقة في المجتمع.
- الدراسة الرابعة دراسة وفاء معاوي، وهي عبارة عن مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009-2010، بعنوان:
- الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية،** وقد تطرقت هذه الدراسة إلى مفهوم الحكم المحلي الرشيد على المستوى المحلي ومفهوم التنمية المحلية والعلاقة بينهما كما تطرقت إلى واقع التنمية المحلية في الجزائر والفواعل المساهمة فيها وأهم عراقلها كما تمت دراسة دور الحكم المحلي في إطار مفهوم الشراكة في مجال التنمية ودور المجتمع المدني والقطاع الخاص في البرامج التنموية المحلية.
- أما عن النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة فهي كالآتي:

1. أن تحقيق التنمية الوطنية الشاملة الناجعة في الجزائر، يمر حتما عبر مسعى الحكم المحلي في تحقيق التنمية على المستوى المحلي.
  2. ينبغي تجاوز العديد من التحديات التي تعيق عملية تأصيل هذه الأهداف والتي تتمثل في ضعف الثقافة التشاركية وعدم توفر الثقافة الديمقراطية وضعف الترابط العمودي بين السلطة المحلية والمركزية وضعف القطاعين العام والخاص.
  3. إصدار قوانين ومراسيم تضبط هذا الميدان ويجب أن تكون منسجمة مع ظروف ومقتضيات التطور و التنمية بالمشاركة تتطلب توفير أكبر قدر ممكن من اللامركزية في تخطيط وتنفيذ البرامج التنموية المحلية.
  4. التنمية المحلية الناجعة تتطلب كفاءة في التخطيط والإدارة الصالحة للحكم تتطلب مشاركة الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.
- الدراسة الخامسة** دراسة عبد القادر حسين، قدمت هذه الدراسة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2011-2012، بعنوان:
- الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية**، وقد تطرقت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين الحكم الراشد في الجزائر والتنمية المحلية وآليات تحقيق الحكم الراشد والتنمية المحلية ودراسة واقعهما في الدولة الجزائرية.
- أما عن النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة فهي كالآتي:
1. أن تحقيق التنمية المحلية الشاملة لا يتأتى بمجرد إصدار القوانين والمراسيم إنما يجب الإنسجام بين القانون والظروف والمقتضيات الموجودة.
  2. ضرورة مواكبة الدولة الإصلاحات الجارية في البيئة الدولية لكي لا تكون في معزل عن المتغيرات والمستجدات الراهنة.
  3. لا يمكن للتنمية المحلية أن تتجح دون أن تكون هناك بيئة مساعدة.

4. أن إعتقاد الحكم الراشد كمدخل تنموي من شأنه أن يقوي من مساهمة المجتمعات في القيام بدور رئيسي في عملية الرقابة والمساءلة.

5. أن الإدارة الصالحة للحكم تتطلب مشاركة الدولة المجتمع المدني والقطاع الخاص.

-الدراسة السادسة دراسة يوسف أزروال، قدمت هذه الدراسة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2008-2009، بعنوان: الحكم الراشد بين الأسس النظرية وآليات التطبيق: دراسة في واقع التجربة الجزائرية، وقد تطرقت هذه الدراسة إلى دراسة الحكم الراشد في الجزائر وآليات تطبيقه وتفعيله ومختلف مظاهره.

أما عن النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة فهي كالآتي:

1. تتحكم العديد من الظروف الإجتماعية والسياسية والإقتصادية في بروز الحكم الراشد إلى الواقع.

2. الحكم الراشد هو عبارة عن جملة من العمليات والآليات المعتمدة في ممارسة السلطات السياسية والإقتصادية والإجتماعية داخل المجتمع والدولة.

3. تأثير مفهوم الحكم الراشد في مفهوم التنمية.

4. عدم التطابق الفعلي بين الأسس النظرية للحكم الراشد والمتابعة الناتجة من طرف الدولة الجزائرية.

5. أن الجزائر دولة عملت على تركيز جهودها منذ سنة 1999 في سعيها للبحث عن قنوات من أجل تحسين نظام الحكم.

وحسب قرائنتنا المتواضعة فإن دراستنا هذه سوف تركز على العنصر الذي نراه ناقصا في مختلف الدراسات السابقة وهو الإهتمام و التركيز على الآليات والأساليب المتبعة في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المحلية في الجزائر.



## 5/ الإشكالية :

في إطار هذه الرؤية العامة للموضوع سنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

فيما تكمن أساليب وآليات تفعيل الحكم الراشد والتنمية المحلية في الجزائر؟

إنطلاقاً من هذه الإشكالية يمكننا طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية نوجزها فيما يلي:

- ما مفهوم الحكم الراشد والتنمية المحلية؟
- ما هو واقع الحكم الراشد والتنمية المحلية في الجزائر؟
- ما هي الطرق والأساليب التي تتبعها الدولة الجزائرية في سبيل تطوير الحكم الراشد والتنمية المحلية؟

## 6/ فرضيات الدراسة:

سوف نجيب عن الإشكالية محل البحث وفق الفرضيات التالية:

## أ- الفرضية الرئيسية:

إن تفعيل أساليب وآليات الحكم الراشد وتحقيق مختلف مبادئه سيؤدي إلى وجود تنمية محلية في الجزائر.

## ب- الفرضيات الجزئية:

للإجابة عن الأسئلة المطروحة في الإشكالية نطرح فرضيات تشكل منطلقاً لدراستنا وهي:

1. لا تتحقق التنمية المحلية إلا بوجود حكم راشد.
2. تعاني الجزائر من صعوبات عديدة في جانب الحكم الراشد والتنمية المحلية.
3. هناك طرق عديدة في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المحلية في الجزائر.

## 7/ حدود الدراسة:

إنطلاقاً من الإشكالية المطروحة ومن عنوان الدراسة وجب علينا تحديد الإطار المكاني والزمني للموضوع وهو كالآتي:

## أ- الحدود المكانية:

تتناول الدراسة كحيز مكاني دولة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التي تمتلك مساحة شاسعة وعدد سكان كبير كما تمتلك موقع جغرافي هام مطل على البحر الأبيض المتوسط، حيث تمثل بوابة إفريقيا هذا ما يعطيها مميزات وخصائص هامة جداً، كما تمتلك نظام سياسي قائم على التعددية الحزبية ونظام إقتصادي قائم على إقتصاد السوق كل هذا ساهم في إعطاء الدولة الجزائرية قدرات على تفعيل الحكم الراشد والتنمية المحلية.

## ب- الحدود الزمانية:

يتراوح مجال الدراسة بين سنوات (1999-2014) وهي الفترة التي تراكبها فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وسيتم التحدث عن هذه الفترة التي تسعى فيها الدولة الجزائرية جاهدة لتفعيل آليات وأساليب الحكم الراشد والتنمية المحلية كما أن هذه الفترة قد شهدت إنطلاق العديد من برامج وورشات الإصلاح على كافة الأصعدة.

## 8/ الإطار المنهجي:

لكل بحث منهج لدراسة المشكلة، فمنهج البحث هو طريقة موضوعية يتبعها الباحث لدراسة ظاهرة من الظواهر، بقصد تشخيصها، وتحديد أبعادها، وبدون منهج البحث فإن البحث يصبح مجرد حصر وتجميع معارف، دون الربط بينها وبين إستخدامها لعلاج مشكلة وتختلف مناهج البحث باختلاف موضوع البحث نفسه وبإختلاف الباحثين وقدراتهم.<sup>1</sup> والمقصود بالمنهج "جملة العمليات العقلية والخطوات العلمية التي يعتمد عليها الباحث للكشف عن الحقيقة".<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - محمد الصاوي محمد مبارك، البحث العلمي أسسه وطريقة كتابته، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1992، ص46

<sup>2</sup> - علي محمد دياب، المدخل والمنهج في الدراسات الجغرافية البشرية، مجلة جامعة دمشق، المجلد 26، العدد الثالث والرابع، 2010، ص826

ومن خلال هذا التعريف تتضح لنا أهمية المنهج حيث يوضح لنا الأمور والحقائق الغامضة حيث من خلال العقل والعلم نستطيع الكشف عن الحقائق والنتائج المختلفة.

إن طبيعة الموضوع والأهداف المحددة من خلاله، هي التي تفرض على الباحث أن يتبع منهج دون آخر لذلك كان من اللازم علينا إتباع المناهج التالية:

أ- **المنهج الوصفي:** الذي أردنا من خلاله التوصل إلى معرفة دقيقة وتفصيلية عن عناصر الموضوع.

وكما يعرفه العلماء والمفكرون بأنه المنهج الذي يقوم فيه الباحث بوصف الظاهرة كما هي في الواقع وصفا دقيقا كما وكيفا حيث من خلاله يتم جمع وتصنيف وترتيب وعرض وتحليل وتفسير وتعليل وتركيب للمعطيات النظرية والبيانات الميدانية بغية الوصول إلى نتائج علمية.<sup>1</sup>

ب- **المنهج التاريخي:** حيث سنستعمل هذا المنهج من أجل دراسة التطور التاريخي لمفهوم الحكم الراشد والتنمية المحلية حيث لا يكفي هذا المنهج بسرد الوقائع وإنما يقدم تصوره لمختلف الظواهر المحيطة بذلك الموضوع وتكمن أهمية هذا المنهج في كونه يدرس الحوادث الراهنة والاتجاهات المستقبلية في ضوء ما حدث في الماضي.<sup>2</sup>

ج- **منهج دراسة الحالة:** حيث سنستعمل هذا المنهج من أجل جمع البيانات المتعلقة بأية وحدة معينة وذلك من أجل الإحاطة بالموضوع وإبراز العلاقات الوظيفية بين أجزائه ويتميز منهج دراسة الحالة عن المناهج الأخرى بكونه يهدف إلى التعرف على وضعية واحدة معينة بطريقة تفصيلية دقيقة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - رشيد زرواتي، منهجية البحث العلمي، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2009، ص 51

<sup>2</sup> - فاطمة عوض صابر و مرفت علي خفاجة، أسس ومبادئ البحث العلمي، الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2008 ص 48

<sup>3</sup> - عمار بوحوش، محمد محمود الذنبيات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ط3، 2001، ص 130

## 9 / أما الإقتربات المستخدمة في هذه الدراسة فهي كالآتي:

أ- الإقتراب الوظيفي: ويساعدنا هذا الإقتراب في إبراز الأدوار الوظيفية لعناصر التنمية المحلية، ومنها تنظيمات المجتمع المدني وكذا يساهم في تحديد العلاقات بين مختلف الفاعلين الاجتماعيين والإقتصاديين.

ب- الإقتراب المؤسسي: ويساعدنا هذا الإقتراب في شرح التأثير المتبادل والمقترح بين الدولة والمجتمع ذلك أن الترتيبات المؤسسية تؤثر في دراسة التفاعل بين الدولة وغيرها من الفواعل.

## 10 / أدوات الدراسة:

أما الأدوات المستخدمة في البحث فقد تم الاستعانة في ذلك بمجموعة من الدراسات والبحوث المتوفرة في شكل معاجم، قواميس، كتب، مجلات، أطروحات دكتوراه، رسائل ماجستير، محاضرات، ملتقيات مقالات منشورة في مجلات أو جرائد.

## 11 / خطة الدراسة:

لمعالجة الإشكالية المطروحة ودراسة موضوع أساليب تفعيل الحكم الراشد والتنمية المحلية في الجزائر - الواقع والتحديات - قررنا أن نعتمد على خطة تتكون من مقدمة و ثلاثة فصول أساسية وخاتمة كخطة شاملة للبحث.

**الفصل الأول:** وقد قمنا في هذا الفصل بدراسة الإطار المفاهيمي للحكم الراشد والتنمية المحلية حيث قمنا بدراسة مفهوم الحكم الراشد أولا من خلال دراسة تعريفه، وأسباب ظهوره، وتطوره التاريخي وخصائصه وأبعاده ثم قمنا بدراسة مفهوم التنمية المحلية من خلال تعريفها ومجالاتها وأبعادها، ومن خلال دراستنا لهذا الفصل نتوقع أن نصل إلى إعطاء دراسة عامة عن مفهومي الحكم الراشد والتنمية المحلية.

**الفصل الثاني:** وقد قمنا في هذا الفصل بدراسة واقع الحكم الراشد والتنمية المحلية في الجزائر وبدأنا أولا بدراسة واقع الحكم الراشد في الجزائر من خلال دراسة ثلاث مؤشرات

وهي الإستقرار السياسي، فعالية الحكومة، ومؤشر مكافحة الفساد أما عن واقع التنمية المحلية في الجزائر فقد قمنا بدراسته من خلال دور كل من الولاية والبلدية في التنمية المحلية بإعتبارهما يمثلان السلطة المركزية على المستوى المحلي في هذا الجانب، ونتوقع من خلال دراستنا لهذا الفصل الوصول إلى معرفة واقع الحكم الراشد والتنمية المحلية في الجزائر.

**الفصل الثالث:** وقد قمنا في هذا الفصل بدراسة طرق تفعيل الحكم الراشد والتنمية المحلية في الجزائر وقد بدأنا بطرق تفعيل الحكم الراشد في الجزائر وذلك من خلال أساليب وهي إعادة تفعيل دور القطاع العام، تأسيس البيئة الملائمة للقطاع الخاص، وتأسيس المجتمع المدني الفاعل، أما عن طرق تفعيل التنمية المحلية في الجزائر فمن خلال تطبيق الحكم المحلي الرشيد، والتأسيس للشراكة المجتمعية، وتفعيل دور الجماعات المحلية.

**ونختم الدراسة بخاتمة** تحاول وضع خلاصة لكل ما قمنا به في الدراسة وما توصلنا إليه من نتائج وتوصيات.

## 12/ صعوبات الدراسة:

هناك عدة صعوبات وعراقيل واجهتتنا في هذا الموضوع من أبرزها وأهمها:

أ- عدم التحكم الجيد في اللغات الأجنبية مما جعل من حاجز اللغة أهم عائق أمام الباحث على الرغم من وجود بعض المراجع باللغات الأجنبية، في هذا المجال لكن تبقى الترجمة الجيدة للمصطلحات وإستخلاص روح النص أمر عصي إلى حد كبير.

ب- ندرة المصادر والمراجع المتخصصة في موضوع الحكم الراشد في الجزائر بالإضافة إلى ندرة الكتابات حول الأداء التنموي في الجزائر.

ج- ضيق المدة الزمنية الممنوحة لإنجاز هذه الدراسة نظرا لعدة ظروف وإعتبارات من أهمها عدم الدخول المبكر للدراسة و عدم الموافقة السريعة على المواضيع المقترحة.

د- صعوبة الحصول على بعض الوثائق والتقارير الموضوعة تحت تصرف السلطات ذات العلاقة بموضوع البحث.

هـ- عدم قبول المؤسسات الرسمية في الدولة بإعطاء معلومات وبيانات حول هذا الموضوع نظرا للبيروقراطية السلبية الموجودة في الإدارة الجزائرية (خاصة البلدية).